

الضرائب العامة

في ضربة المجتمع

بقلم الأستاذ سيد قطب

جاء في مقدمة الكتاب القيم الذي وضعه الدكتور حافظ عفيفي باشا عن "الانجليزى بلادهم" هذه الفقرات بمناسبة الحديث عن "طبقة الأشراف" في إنجلترا .

"وقد كان من أثر انتشار المبادئ الديمقراطية وسريان تيارها في جسم الأمة كلها من أواخر القرن الماضى أن ضعفت كثيرا مميزات هذه الطبقة واستقلالها ، وزاد امتزاجها بالطبقات الأخرى ، كما كان من شأن سيامة الأحرار التقيدية أن تؤدي إلى مساواة نسبية بين طبقات الجمعية البريطانية . فقد كانت هذه السياسة ترمى تدريجيا إلى خفض مستوى الطبقات العليا ، ورفع مستوى الطبقات الدنيا . وهذا ما يسير عليه حرب العمال الآن (الكتاب مطبوع سنة ١٩٣٥) . وقد وصل الأحرار والعمال إلى أغراضهم لا من طريق التشريع الاجتماعى المباشر الذى ينص امتيازات طائفة ويقرر امتيازات جديدة لأخرى ، بل من طريق غير مباشر وهو طريق ضرائب . فقد قضى تشريع الضرائب الحديث في إنجلترا بأن يعفى فريق الفقراء وفريق غير قليل من المتوسطين من جميع الضرائب المباشرة ، وتحمل الموسرين وكبار الأغنياء عبء الضرائب الثقيلة بنسبة تزيد زيادة متصاعدة مع زيادة الثروة ، كما قضت ضريبة الميراث على كثير من الثروات الضخمة . ولو قدر لهذه الضريبة الفادحة البقاء قرنا آخر لنقضت نهائيا على هذه الثروات " .

في هذه الفقرات أجمل المؤلف الكبير تاريخ حركة من أهم حركات الإصلاح الاجتماعى في هذا القرن ، تلك الحركة التى قامت بها وزارة الأحرار في أواخر سنة ١٩١٨ ، والتى تمت وآت ثمرها كاملا بلا ثورة ولا إراقة دماء ، كالذى حدث في أُمم كثيرة حينما أرادت التخلص من عهود الإقطاع ومن نظام الطبقات منذ عهد الثورة الفرنسية الى عهد ثورة لينين في روسيا الحمراء .

وقد قامت الضريبة المتدرجة في هذا الإصلاح الجرىء الفد مقام الحركات الثورية العنيفة . بل كانت تتيحها خيرا من نتائج الثورات المحطمة ، وانهت الى حسن توزيع الثروة في إنجلترا وتقليل الفوارق بين الطبقات ، وتقوية الشعور بالتصامن الاجتماعى بين أفراد الأمة ، واستئلال الضغائن والأحقاد من بين الأثرياء والفقراء .

وفي الوقت الذي قصت فيه حدة الصرب عن النزوت المباشرة أتاحت للطبقات الفقيرة وبعض الطبقات المتوسطة نوعاً من الحياة لرقية ساعد على رفع مستوى الشعب الإنجليزي عامة من لوجهه لاندسية والوجهة الاقتصادية . ذلك أن إعفاء هذه الطبقات من الضرائب المباشرة كلها أو بعضها وفر لها من يعود ما تستطيع به الاستمتاع بالكثير من طيبات الحياة . وما يمكن من رقي العلمي وحتى . كما أن تحميل الطبقات المترفة أعباء متدحرجة من الضرائب حقق للإنجليزية الاقتصادية مرونة الكافية التي تواجه بها الخدمات الاجتماعية الصحية دون المطالبات العادية فيفسر بالفقر والمتوسطين بالجنان أو سفقات قليلة وسائل التعليم والعلاج وزدنية لمعقولة .

وقد جاء في كتاب " لاخير في بلادهم " من عدد المصرية ما نقله هنا بحروفه :

" والمصرية يشكها الحب من حيث نعرفها ، وخرق تطبيقاتها ترجع في نظامها إلى سنتي ١٩١٨ - ١٩٢٠ حين أدخل قانون لإنجليزية تعديلاً يقضي بالتدرج في تحديد هذه الضريبة أي أنها تزيد أو تقل بنسبة ثلث الشخص ، كما قضى هذا التعديل بالفرقة بين أنواع الدخل كالفرقة بين المتزوج والأعزب ، وبين رب الأسرة لكثيرة العدد ومن لا ولده ، كل ذلك رغبة في الوصول إلى ضريبة عدلة تقدر المستطاع يقع عبؤها على الموسرين وتخفف وطأتها على المتوسطين والفقراء . ونقضى ضريبة الأيرد التي أقرها البرلمان في سنة ١٩٣١ بأن يدفع كل شخص خمسة شئات عن كل جنيه من إيرده السنوي ، ويعفى منها الشخص الأعزب الذي يقل دخله عن ١١٠ جنيهات في السنة . ولا يدفعها الممول كاملة ، لا إذا بلغ دخله ١٠٠٠ جنيه . وإذا زاد دخله عن ألفي جنيه في السنة دفع ضريبة إضافية تتدرج مع زيادة الأيراد حتى تصل إلى ١٢ شئاً و ٥٣ بنس عن الجنيه إذا ما وصل الدخل إلى ١٠٠ ألف جنيه في السنة . هذا بالنسبة للأعزب أما لشخص المتزوج فإن القانون يعفيه من دفع أية ضريبة متى كان دخله يقل عن ١٧٠ جنيه في السنة . كذلك يعفى من الضريبة إذا كان متزوجاً وله أولاد متى أن دخله لسنوي عن ٢٠٠ جنيه . والمقصود بالأولاد في هذه الحالة من كان يقل عمرهم عن ١٦ سنة أو زادوا عنها وكانوا لا يزالون في دور الدراسة .

" ويقر قانون هذه الضريبة بين الشخص الذي يعيش من مهنة أو عمل يؤديه والآخر الذي يحصل على إيرد من طريق استثمار أمواله و مشروعات لا يؤدي فيها عملاً مثل استثمار السندات . فإن الأول لا يتدنى في دفع لضريبة ، لا إذا وصل إيراده إلى ١٣٠ جنيه في السنة على حين يتدنى الثاني في دفعها ، ودخل هذا الأيراد إلى ١١٠ جنيهات ويتدرج هذا لامتياز في التفرق بينهما بزيادة الأيراد . . . (انتهى)

ومع فداحة هذه الضرائب ولاسيما الضريبة الإضافية . فإن الحرب الحاصرة قد رادتها حتى نعت الضريبة لا حرة سعة عشر شئاً ونصف الشئ من الجنيه في بعض

الحالات . ومع هذا لم ترتفع صيحة واحدة من سكان هذه الضرائب ، لأن مجموعة الشعب الكبرى المثلة في الطبقتين الفقيرة والمتوسطة لم تحس بنقل هذه الضرائب إلا بمقدار ، وإنما اضطلع بها القادرون عليها ، الذين لا يبلغ تأثيرهم بها حد التأذى في أقوالهم ، وضرورياتهم ، وإن كانوا - قبل الحرب - قد شكوا أثرها في الادخار ونمو الصناعات .

واضطلاع لميزانية الانجليزية الآن بالعبء الحرب ذات الأرقام الفلكية دليل على صلاحية نظام الضرائب الحالي ومرونته وقبلة في الأزمات فوق صلاحيته في زمن السلم والرخاء . ذلك أنه ترك في زمن السلام للطبقتين الفقيرة والمتوسطة فرصة سانحة للحياة الطيبة التي تساعدهم على احتمال أيام الضنك ، بحيث يستطيع وزير التوطين أن يقول : ” إن وفرة التغذية في الماضي للشعب الانجليزي توفى ثمرتها الآن في صحة الجنود والعمال وقوة احتياهم ” كما أنها مكنت بعضهم من الادخار المتوسط الذي يكافئ القلة النسبية التي أحدثتها الضرائب في الادخار العائلي . والملاحظ الآن أن القروض الأهلية لم تحرب في إنجلترا تغطي بسرعة . ويشترك في تغطيتها الكثيرون من رجال الطبقة الوسطى وبعض أفراد من الطبقة الفقيرة .

ولا أريد أن أستمر في سرد المزايا الروحية التي عادت على المجتمع الانجليزي من هذا التضامن الاجتماعي في أداء ما تفرضه الخدمات العامة من أعباء مالية ، فإنه من تحصيل الماحصل أن تصور مزايا الرضاء والأرتياح التي تنسى بين جميع الطبقات ، والشعور بالعدالة في القيام بالأعباء العامة ، ولا سيما في عهود الشدة والملمات .

وبينا كان نظام الضرائب في إنجلترا يؤدي هذه الخدمات الاجتماعية الفريدة ، كان نظام الضرائب في مصر يؤدي عكسها على حط مستقيم ، وكانت لهذا النظام عدة عيوب أساسية أهمها :

(أولا) أن الضرائب المباشرة كانت مقصورة - بسبب الامتيازات الأجنبية - على الثروة العقارية دون رؤوس الأموال ودون الإيرادات العامة والأرباح ، مما يفقدها المرونة ويجعلها غير عادلة ، بسبب اقتضارها على طائفة خاصة من السكان .

(ثانيا) أن الضرائب غير المباشرة - الضرائب الجمركية ورسوم الإنتاج - كان يقصد بها أن تكون بابا من أبواب الإيراد يسد المقص في الميزانية الجارئة القائمة على ضريبة العقارات . فكانت هذا السبب تسوي بين الضروريات والكماليات في جباية الرسوم ، مع ما ينتج هذا من رفع تكاليف الحياة على جميع الطبقات المستهلكة - وهي التي تؤدي هذه الرسوم في الحقيقة - ومن بينها المتوسطون والفقراء . كما كانت تشمل جميع أنواع البضائع ، حتى اللازم منها لتنشيط الحركة التجارية في البلاد ، فكانت تقف عثرة في سبيل نمو الصناعة

التقومية ، ولا تحذور . ن تعيها برفع ثبات الضريبة على المصنوعات الأجنبية المنافسة للمصنوعات الوطنية .

(ثالثاً) أما كانت تجبى إذن جميع فئات الثروات وتحصل عنها بثلثية واحدة ، فضريبة الفدان الواحد تلتوى فنتمتع مع ضريبة آلاف الأفدنة بلا استثناء .

وبعد " معاهدة مونتريه " يمكن التفادى من العيب الأول ففرضت الضرائب على جميع رؤس الأموال وبذلك كسبت الميزانية المصرية شيئاً من المرونة لم يكن لها قبل عهد الاستقلال .

أما العيب الثانى فقد شرع فى إزالته حتى قبل المعاهدة ، حينما انتهشت الصناعات الأهلية واحتاجت إلى استخدام سلاح الضريبة الجمركية لحمايتها . ولكنها فيما عدا هذا لا تزال غير مراعية لحالات الطبقات الفقيرة . فلا تزال تجبى بفئات عالية عن كثير من الضروريات كالسكر والشاي والتبغ . وبذلك يحتملها المستهلكون وطالبيتهم من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة ، مما يسبب غلاء المعيشة بصفة عامة . هذا الغلاء الذى يزرع تحته من هم فى حاجة إلى بعض التخفيف لا إلى زيادة الأعباء .

وأما العيب الثالث فهو العيب الأصل الذى افردنا هذه الكلمة للفحص عنه . ذلك أنه يترك آثاراً سيئة فى الاقتصاد القومى ، وفى توزيع الثروة ، كما أنه يؤثر تأثيراً ضاراً من الوجهات الاجتماعية والصحية والعقلية .

فحين نتحدث بحرارة عن انقراض الفقراء وتحدث عنهم فى البرلمان والصحف والمجالس والمجمعات ، ولكننا لانفكر فى رفع بعض الأثقال عن كاهلهم وإضافتها إلى كواهل القادرين عليها وعلى أضعافها بما يحتمله أهلهم فى جميع البلاد .

والآراء منتشرة على سوء توزيع الثروة فى مصر . سواء فى ذلك الملكيات الزراعية أو رؤوس الأموال الموقولة . أو الممتلكات والأجور فى جميع دوائر الأعمال . وسواء كذلك توزيع الثروة الصحية والثروة العلمية فهو تابع لتوزيع الثروة الاقتصادية بلا جدال !

فأما الملكيات الزراعية فنسبى أن أنقل هنا فقرة من حديث لحصرة صاحب السعادة على الشمسي باشا مع مندوب جريدة المصور فى العام الماضى يقول فيها :

" إن ٤٤ فى المائة من الملاك لا يزيد ما يملكونه على ٣٢ فى المائة من المساحة المترعة ، بينما يملك الملاك ونسبتهم العددية لا تزيد على نصف فى المئة يملكون ٣٨ فى المئة منها . وفى اعتقادى أن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية بتشجيع الملكيات الزراعية الصغيرة ، حتى لا تلجأ يوماً إلى نزع ملكية الأملاك

الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك كما حدث في رومانيا بعد الحرب السابقة وفي المجر منذ شهرين . . .

و إذا كان سعادته لم يقترح في هذا الحديث علاجاً معيناً - فنحن نرى هذا العلاج عن طريق الضرائب، وهي الوسيلة السهلة للمأمونة العاقبة بدليل آثار الطيبة في المملكة البريطانية. وما يذكر أن تضخم بعض الثروات العقارية كان مرده سوء نظام الضريبة قبل تنظيم المالية المصرية الأخير منذ نصف قرن . فقد كان الفلاحون يهربون من قراهم ويتركون أطيافهم باثرة تفك من الضرائب ووسائل جبايتها القاسية فيقسمها بخفية والمحسبون والكشافون إلى أملاكهم ويتصبحون بعد قليل من كبار الملاك .

وبعد تنظيم المالية المصرية واستقرار أحوال الضرائب ووسائل جبايتها أخذت الملكيات الصغيرة والمتوسطة تستقر وتثبت ، ولكن توحد فئات الضريبة على جميع فئات الملكية أعاد للملكيات الكبيرة القدرة على التضخم بوسيلة أخرى - وهي مقدرتها على أداء الضرائب بينما تعجز الملكيات الصغيرة والمتوسطة عن أدائها وعن اثبات معناها فتضعف وتتوزع وتتهرب الملكيات الكبيرة .

والظاهرة التي تنذر بالخطر بعد الحرب العظمى الماضية هي زيادة الملكيات الكبيرة وزيادة عدد الملكيات الصغيرة كذلك ، مع اضمحلال الملكيات المتوسطة وتناقصها في الوقت ذاته لتوزعها على جملة أفراد بسبب الإرث وسواه من العوامل . وهذه ظاهرة سيئة ، لأن الملكيات المتوسطة هي عصب الحياة الاقتصادية ، وهي التي تبرا من عيوب الملكيات الكبيرة المتضخمة ، وعيوب الملكيات الصغيرة العاجزة عن الاستغلال الكامل الصحيح .

أما الثروات المنقولة فشأنها شأن الثروات العقارية في التوزيع . والملاحظ أن معظم المساهمين في الشركات هم قاسم مشترك في كل شركة ، وكبارهم يعدون على الأصابع . وهذا معناه أن معظم رؤوس الأموال في أيدي قليلة نسبياً شأنها في ذلك شأن الملكيات الزراعية الضخمة ، التي أشار إليها سعادة الشامي باشا في حديثه الذي اقتطفنا بعض نصوصه كما أشار إليها في إحدى جلسات البرلمان .

وأما المرتبات والأجور فأمرها معروف والحديث في أمرها مكرر معاد . وأما الثروة الصحية والثروة العقلية فهما وقف على من يملك وسائلهما . ومن المصريين اثنا عشر مليوناً على الأقل لا يملكون من هذه الوسائل شيئاً .

وخلاصة هذا الاستعراض أن توزيع ثروة في مصر لا بد له من الإصلاح والتعديل في كل اتجاه . وقد رأينا أن السبب الرئيسي هو نظام الضرائب الذي يكلف الجميع أعباء واحدة ، بدون نظر إلى المقدرة على الاضطلاع بها ، مما يجعل الثروات الصغيرة تعجز شيئاً

فشيئا عن احتمالها فتضعف مقدرتها على البقاء ، وتبتلعها الثروات الكبيرة القادرة على أداء الضرائب الخفيفة بالقياس إليها .

ولذا وذلك نتاجه الصحية والعلمية والاجتماعية . ذلك أن الضرائب تؤخذ غالبا من أقوت الطبقة الفقيرة وضرورياتها فتعجز عن تدبير الغذاء الكافي ، ومن هنا تستعد للمرض . وهي من باب أولى عاجزة عن نفقات العلاج ، كما هي عاجزة عما يعد ترفا بالقياس إليها كاللعليم والرقى الاجتماعى . والدولة فى الوقت ذاته عاجزة عن القيام لها بما عجزت هى عنه ، لأن الميرانية العامة مثقلة بأعبائها العادية . والمتحصل من الضرائب محدود لأن الثروات الضخمة لا تحتمل أعباءها المقررة عليها فى جميع بلاد العالم !

ومن الواجب أن نبرز هنا حقيقة أخرى ، وهى أن الميرانية الانجليزية علاوة على ما تتمتع به من مرونة وسعة بسبب الضرائب المتدرجة المرتفعة على الايراد وعلى التراكات وبسبب الضريبة الاضافية المعادة لا تحتمل أعباء "الخدمة الاجتماعية" كاملة كما تحتملها الميرانية المصرية الجامدة نسبيا بسبب توحيدات الضريبة . ذلك أن أكثر الخدمات العامة فى إنجلترا كالمدارس والمستشفيات والملاحى والكثير من المعاهد العلمية يقوم به الأفراد والجماعات . كما أن المجالس المحلية والبلدية تتولى معظم المرافق العامة وتجبى من الأهالى ضرائب أخرى تدبر بها هذه المرافق . ويحد الفقراء فى كل ذلك نفس التسهيلات التى يقونها فى ضرائب الحكومية مع أنهم يتمتعون بهذه الخدمات العامة بالمجان أو بنفقات قليلة . وعن سبيل المثال : ذكر أن ميزانية بلدية لندن وحدها خمسون مليوناً من الخفيات .

ومعنى هذا أن الميرانية العامة عندنا — وهى التى تنهص بكل شئ — فى حاجة أشد للضرائب المتدرجة من حاجة الميرانية الانجليزية التى تسندها الهيئات المحلية وتقوم عنها بكثير من الأعباء ، وبمعظم الخدمات الاجتماعية للفقراء .

وقد نادت لجنة المالية فى مجلس نواب منذ العام الفائت بضرورة إعفاء المنكيات الصغيرة من الضريبة كلها أو بعضها . كما حاولت ضريبة الدخل فى سنة ١٩٣٨ أن تغنى المرتبات الصغيرة من الضريبة . ولكن هذا وذلك لا يحل المشكلة طالما أن فئات الضريبة موحدة على الجميع . ونتيجة اقتراح لجنة المالية كنتيجة نظام ضريبة الدخل هى تضيق بعض موارد الميرانية بلا تعويض لها من ناحية أخرى ، مما قد تعجز الميرانية معه عن النهوض بأعبائها . وهى كما ذكرت تضطلع بكل الخدمات الاجتماعية فى البلاد بجانب أعمال الحكومات العادية .

ومما يلاحظ أن أنكادر الحديد خفض مستوى الدرجات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا . ولم يتناول المرتبات الكبيرة إلا بتخفيض نحو ثمانية في المائة وبذلك أضاف فرقاً جديداً من فروق توزيع الثروة . وكان المرجو أن يعمل على إزالة هذه الفروق ؛ ولكنه ضار هذا ضراراً نتيجة لتوحيد فئات الضريبة ؛ فقد كان ملزماً بتخفيض اعتمادات "الباب الأول" من الميزانية "باب المبيعات والأجور والمرتبات" والدرجات الصغيرة كبيرة العدد وتخفيض مستواها هو الذي يحقق الوفرة المطلوب . ولو أنه كان مطلق اليد في فرض ضرائب متدرجة لم اضطر إلى خفض هذه الدرجات الصغيرة بتلك النسبة ولا ستعاض عنه بالفئات العالية من الضرائب على الإيرادات العالية .

* *

ثم إن الظروف الاستثنائية التي نعيش في ظلها الآن تضيق إلى نظام الضرائب الموحدة عينا جديداً . ذلك أن هذا النظام يعمل من طريق غير مباشر على زيادة الغلاء المصطنع وهو موضع الشكوى في هذه الأيام . فصاحب الإيراد الكبير لا تتأثر قدرته على الشراء في أيام الحرب ، بل ربما زادت بسبب بقاء الأموال في داخل البلاد . وزيادة قدرة الغنى على الشراء في الوقت الذي تقل فيه السلع ، يزيد "قانون العرض والطلب" حدة ، فترتفع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً — كثير منه مصطنع — ويتأثر بهذا الغلاء من تضعف مقدراتهم على الشراء ، وهم المتوسطون والفقراء .

وإذا كان نظام الضرائب المتدرجة ضرورياً في وقت سلم لضمان توزيع الثروة توزيعاً عادلاً . وتقريب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، فإنه في وقت الحرب أشد ضرورة ، لضمان تحديد القدرة على الشراء عند ذوى الإيراد العالي ؛ وتشجيع هذه القدرة عند ذوى الإيراد المتوسط والصغير . ثم لتلافي أثر بقاء الأموال في داخل البلاد وفي أيدي كبار الأثرياء — وهم فئة قليلة — هذا الأثر الذي يتلخص في زيادة مقدرة الثروات الضخمة على ابتلاع الثروات المتوسطة والصغيرة !

وقد كان من حسن التوفيق أن فكرت الحكومة في ضريبة الأرباح الاستثنائية في هذا الوقت وإن تكن لقيت ولا تزال تنفي كثيراً من الاعتراضات الشديدة في بعض الأوساط . فقد كان من المستظر أن تنفي مثل هذه الاعتراضات ، لأن روح التضامن الاجتماعي عندنا لم ينضج بعد ، ولا تزال رغبة شديدة في الاستئثار بالحقوق وإهمال الواجبات !

كما كان من حسن التوفيق تفكير في ضريبة التركات منذ عامين . تلك الضريبة التي أدت لانجترا خدمة اجتماعية جليلة وخدمات اقتصادية متواعدة ؛ وقد أمضيت ضريبة الأولى فعسى أن تنفذ الضريبة الأخرى بلا تعويق جديد .

بقى أن نسأل بعد كل ماتقدم : أمن المصلحة أن تأخذ الدولة عاجلا بنظام الضرائب المتدرجة على جميع أبواب الأيراد ؟

والجواب على هذا السؤال - رغم ماتقدم كله - ليس من السهولة بمكان . فالمسائل الاقتصادية شديدة الحساسية ، والأوضاع في مصر مختلفة اختلافا تاريخيا - قليلا أو كثيرا - عن الأوضاع في إنجلترا .

ففي إنجلترا كما في معظم البلاد الأوروبية زادت الثروة زيادة مفاجئة على أثر التقدم الصناعي الآن في القرن الماضي ، وكان المستفوع بهذه الزيادة هم فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال تضاعفت ثرواتهم مرات في مدة قصيرة . بينما بقي الصناع والعامل حيث هم من الفقر وسوء الأحوال . فأعادت هذه الضرائب مع قوانين العمل المختلفة كثيرا من التوازن إلى توزيع الثروة العامة .

فما في مصر وسوء توزيع الثروة يرجع معظمه إلى أسباب غير هذه الأسباب ، كما أن الدخل القومي في مجموعه محط بالنسبة لأفراد شعب جميعا ، وإن كان توزيع الثروة المختل يزيد انحطاط الدخل عند غالبية السكان .

كما أنه لا بد من حساب عمل آخر ، وهو أن استغلال الأموال في مصر قد قام على أساس الضرائب الموحدة منذ عهد سعيد ، فالأخذ بنظام الضرائب المتدرجة بخا على جميع أبواب الأيراد قد يحدث هزة في هذا الأساس تحميم الثروة القومية بالخسارة .

إلا أن هذه الملاحظات لا تنفي أن نظام التدرج هو النظام الأنصح الذي يجب أن تنهيا له البلاد . وأن تتدرج في الأخذ به . وقد تكون ظروف الحرب الحالية أنسب الظروف لبدء فيه بسبب تكديس الأموال في داخل البلاد ، وبسبب ضرورة توفير المرونة للميزانية .

وقد كان من بشائر الأمل ما صرح به حضرة صاحب السعادة الدكتور ماهر باشا رئيس مجلس النواب في أثناء نظره ضريبة لأرباح لاستثنائية من أن مصر في طريقها إلى الأخذ بنظام الضرائب المتدرجة . وهذا سئل لماذا لم يأخذ هو بهذه القاعدة عند وضع نظام الضرائب الجديد ؟ أجاب بأن الأمور تسير بالتدرج .

وكذلك تحدث سعادة حبيب المصري باشا مع مجلة المنصور قريبا فذكر أن العدل لا يتحقق إلا بتدرج ضريبة الأيراد .

ولعل مما يسر عليها الانتقال من نظام إلى نظام أن يدرك أن بقاء الحال من الحال ، وأن خير حائل ما يهبط من أعلى ، وشرها ما يصعد من أسفل . وهذه تجارب الشعوب أمامنا ونتائجها واضحة . فمن الخير أن نختار ، قبل أن يجئنا الاضطراب ما